روايا بي فلختار الرواية عني وكذا اجاز ابو الاصبغ بن سهل
القاضي لكل من طلب عليه العلم ببلده قلت وعباس سبق ابن
الصلاح فقال لست احسب اي الظن في جواز ذا اي
الاجازة لمن هو الاب من طلبة العلم ببلد كذا اولمن قرا على قبل هذا
احنا فابيتهما اي العلما من يرى اجازة اي يعتمد الاجازة الخاصة
رواية وعملا ولا ابيت منعه اي بخصوصه لاحد لكونه مختصرا
موصوفا كقوله لاولاد فلان واخوة فلان انتهى وكذا اجزم به شيخنا
في اولاد فلان ونحوه وسبقه ابن الجزري فقال وقع لنا وقت الطلب
استدعاءات فيها اسما معينة وفي بعضها لفلان واولاده الموجودين
في تاريخ الاستدعا واذ كنا جماعة من هولا الذين كانوا موجودين
فسمعنا منهم بهذه الاجازة ولم يتكرر ذلك احد من ايمتنا واجرى بحري
من هو سمي وفي نفسي انه دونه انتهى وحينيذ فكل ما قل فيه
العموم بالقرب من الخصوص الحقيقي لوجود الخصوص الاضافي
فيه يكون اقرب الى الجواز من غيره ويلحق بذلك اجزت لاهل
السنة او الشيعة او الحنفية او الشافعية فهو اخص من جميع المسلمين
واقل انتشارا الاخصار المجاز بالصيغة الخاصة مع العموم فيه والنوع
الرابع من انواع الاجازة الجهل بمن اجيز له من الناس او ما
اجيز به من المروي فالاول كاجزت لبعض الناس او لزيد
بفتح الهمزة واسكان الزاي وفتح الفاء ثم مفتوحة وهي الناشئ
الجماعة من الناس والثاني كاجزت فلانا بعض مسموعاتي وكذا
من هذا النوع ما هو جهل فالتعيين ان يسمي المجيز كتابا او بالقر
شخصا وقد تسمى به اي بذاك الكتاب او الشخص سواه
مثل ان يقول اجزت لك ان تروي عني كتاب السنن وفي

مروياته

قطني
مروياته عدة كتب يعرف كل منهما بالسنن كابي داود والدار
والبيهقي وغيرها او يقول اجزت محمد بن عبد الله الانصاري
وفي ذلك الوقت جماعة مشتركون في هذا الاسم وقد يكون الجهالة
فيهما معا كان يقول اجزت جماعة بعض مسموعاتي او اجزت
محمد بن عبد الله الانصاري كتاب السنن ثم ما اي لم ينضبط
مراده اي المجيز من ذاك كله بقرينة فهو اي هذا النوع
لا يصح للجهل في هذه الصور كلها عند السامع وعدم التميز
فيه لكونه مما لا سبيل لمعرفته وتمييزه ومن صرح بذلك في
الصورة الاولى عياض فقال اجزت لبعض الناس او لقوم
او لنفر لا غير لا تصح الرواية به ولا تفيد هذه الاجازة اذ
لا سبيل الى معرفة هذا المبهم ولا تعيينه وصرح ابن الصلاح
في الصورة الثانية بقوله فهذه اجازة فاسدة لا فايدة فيها وكذا
جزم النووي لعدم الصحة فيها في زوايد الروضة عقب اداب
القضا قبيل القضا على الغايب وفي مستند قضايه نعم ان تضح
مراده فيها بقرينة كان يقال له اجزت لمحمد بن عبد الله بن مثنى
ابن عبد الله بن انس بن مالك الانصاري بحيث لا يلتبس مع
غيره ممن اشترك معه في اسمه واسم ابيه ونسبته فيقول اجزت
لمحمد بن عبد الله الانصاري او ان يقال له اجزت لي كتاب
السنن لابي داود فيقول اجزت لك رواية السنن او يقال
له اجزت للجماعة الحاضرين بمجلدك فيقول اجزت الجماعة
فالظاهر صحة هذه الاجازة وينزل على المعروف المسبول فيه
بقرينة سبق ذكره اما الجماعة الممنوعون المعينون في اشدعا
او غيره مع البينات لانسابهم وشهرهم بحيث يزول الاشتباه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)